

ان هيئة الاتهامية في سوريا قد اتهمت بموجب قرارها المؤرخ في ٨ من ابريل سنة ١٩٢٠ ورقم ١٨١ احمد بن محمد البيطار من محلة الشاغور بجناية جرح وبجانب المذكور كان ولم يزل فاراً فقد منع من جانب رئاسة محكمة الاستئناف الجزائية في سوريا مهلة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من تاريخه لكي يطبع القانون ويحضر لجانبها واذا لم يأت خلال هذه المدة فتوفيقاً للادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون فيسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمته غيابياً وتحجز امواله باثباتها ولا يحق له اقامة دعوى مايل يبادر للادعاء عليه وكل من علم بمحل وجوده يجبر ان يخبر عنه وعلى جميع مأموري ضابطة المديلة القبض عليه وتسليمه وبياناً لذلك حذر هذا القرار

ان هيئة الاتهامية السورية قد اتهمت بموجب قرارها المؤرخ في ١ نيسان سنة ١٩٢٠ ورقم ٤٨ محمد رشيد الحراني من قرية القدم بجناية سرقة وبما ان المذكور كان ولم يزل فاراً فقد منع من جانب الرئاسة محكمة الاستئناف الجزائية في سوريا مهلة عشرة ايام ايضاً لكي يطبع القانون ويحضر لجانبها. واذا لم يحضر خلال هذه المدة فتوفيقاً للادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون فيسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمته غيابياً وتحجز امواله باثباتها ولا يحق له اقامة دعوى مايل يبادر للادعاء عليه وكل من علم بمحل وجوده

يجبر ان يخبر عنه كما وتجبر ايضاً جميع مأموري ضابطة المديلة القبض عليه وتسليمه وبياناً لذلك حذر هذا القرار
ان حاكم الجزاء المنفرد بقضائهم بموجب قراره المؤرخ في ١٩ تشرين الاول سنة ١٩١٩ ورقم ٤٨ ثرين مسعد شعاده من قرية عين الشعر التابعة لقضاء واديسه العجم بجناية قتل الياس بن نصر وبجانب المذكور كان ولم يزل فاراً فقد منع من جانب رئاسة محكمة الاستئناف الجزائية في سوريا مهلة عشرة ايام ايضاً ادناه لكي يطبع القانون ويحضر لجانبها واذا لم يأت خلال هذه المدة فتوفيقاً للادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون فيسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمته غيابياً وتحجز امواله باثباتها ولا يحق له اقامة دعوى مايل يبادر للادعاء عليه وكل من علم بمحل وجوده يجبر ان يخبر عنه وتجبر ايضاً جميع مأموري ضابطة المديلة القبض عليه وتسليمه وبياناً لذلك حذر هذا الاعلان

ان الهيئة الاتهامية السورية قد اتهمت بموجب قرارها المؤرخ في ١٢ نيسان سنة ١٩٢٠ ورقم ٨٣ خليل بن ابراهيم الحداد والخيس يوسف من قرية عين قنية باليأس التابعة للقطيف بجناية قتل وبما ان المذكورين كانا ولم يزالا نارين فقد منع من جانب رئاسة محكمة الاستئناف الجزائية في سوريا مهلة عشرة ايام ايضاً لكي يطبع القانون ويحضر لجانبها. واذا لم يحضرا خلال هذه المدة فتوفيقاً للادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيعين للقانون فيسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمتهما غيابياً وتحجز اموالهما باثباتها ولا يحق لهما اقامة

دعوى مايل يبادر للادعاء عليها كل من علم بمحل وجودهما يجبر ان يخبر عنهما وعلى جميع مأموري ضابطة المديلة القبض عليهما وتسليمهما وبياناً لذلك حذر هذا القرار

اعلان من دائرة اجراء الشام في بيع قطعة ارض طرح للزيادة العلنية جميع قطعة الارض الكائنة في قرية كفرسوسه في موقع بستان العسكري تحت رقم ابواب ٨١ رقم اليوم ٤٣/٨٢ المحدودة شرقاً ورثة خالد كريمة وشركائه شمالاً ورثة حسن الحجة وغرباً كذلك وجنوباً ورثة درويش بن وغن وغنوس بها سبع عشرة شجرة مشتملاً واربع وعشرون شجرة وماناً وست شجرات جوز وخمس شجرات زيتون وثلاث شجرات دراقن وقطعة ومزروعات الارض كوسو بالبحران وتوت وداخل القطعة المذكورة بناء دار تحتوي على فسحة دار واسعة وابواب وسبع غرف سفلية وواحدة سفيرة الجارية بمحلك وتصرف التوفي صالح بن علي نجيبه من لعالي قرية كفرسوسه والمهجوزة ثابتاً لاستيفاء مبلغ تسعين ليرة عثمانية ذهباً الى المحكوم لها عبد المجيد ذريازة وولده كامل بموجب اعلان صادر من محكمة الحقوق الاول ومصدق عين قنية باليأس التابعة للقطيف بجناية قتل وبما ان المذكورين كانا ولم يزالا نارين فقد منع من جانب رئاسة محكمة الاستئناف الجزائية في سوريا مهلة عشرة ايام ايضاً لكي يطبع القانون ويحضر لجانبها. واذا لم يحضرا خلال هذه المدة فتوفيقاً للادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيعين للقانون فيسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمتهما غيابياً وتحجز اموالهما باثباتها ولا يحق لهما اقامة

دعوى مايل يبادر للادعاء عليها كل من علم بمحل وجودهما يجبر ان يخبر عنهما وعلى جميع مأموري ضابطة المديلة القبض عليهما وتسليمهما وبياناً لذلك حذر هذا القرار

يراد من اعلانات الحاكم ودوائر الاجراء والتخليك والامانات الرسمية خمسون قرناً سوريا بصورة مطلقة ورفعت عن كل سطر من الاعلانات الاحلية والتجارية



تاريخ نشأتها سنة ١٣٣٧ هـ - ١٩١٩ ميلادية
بدل الانشراك السوري ٦٠ قرناً سوريا في الحاضرة و٧٠ قرناً داخل البلاد السورية ومائة قرش خارجها
ثمن النسخة الجديدة في الحاضرة قرش سوري

دشق : الخميس ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٣٨ نصره مرتين في الاسبوع ١٩ اغسطس سنة ١٩٢٠

الدينار الذهبي

جاهنا من معاون مدير ديوان مجلس الوزراء ما يأتي :
فرئت تذكرة وزير المالية ومقادها ان الفاتورة المالية كانت باشرت باخذ المديت اللازمة لضرب النفودو بدأت بضرب الدينار الذهبي وفقاً للشكل الذي تقرر في مجلس الوزراء وقبل التمكن من اخراج الدينار بسورتها التي وقعت الحوادث الاخيرة فاقف العمل وانما كان مدير القن قد اخرج (١١) ديناراً على سبيل التبرية وهي باسم الملك فيصل وان الوزير المشار اليه يطلب اعطاء القرار اما بكسرهما وباطلاهما او جزوياً على الناحية الكبرى. ولدى المذكرة تقرر حفظ النماذج المذكورة في المتحف السوري حتى اذا انتهى احداهما شي منها لاحدى الحكومات فحرقك في مجلس الوزراء على ان يعلن في الجرائد انه لم يضرب من الدينار السوري الذهبي سوى (١١) ديناراً

في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٣٨ و ١٢ اغسطس سنة ١٩٢٠

علاء الدين
رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية

عبد الرحمن
محمد عطا
محمد جميل الانبي
فارس الخوري
محمد جلال
بديع المؤيد
يوسف حكيم

رئيس مجلس الشورى
وزير الداخلية
الحرية
المالية
المديلة
المعارف
وزير التجارة والزراعة والثروة

جمع السلاح
لاحقة للقرار المؤرخ في ٣ اغسطس سنة ١٢٠

المادة الاولى - ان المدة المضروبة لجمع السلاح في مدينة دمشق قد مدت عشرة ايام آخر منذ انقضاء المدة الاولى وان هذا التمديد يشي في اليوم الرابع والعشرين من شهر آب عند منتصف الليل تحت هذين التقيدين وهما :

١ - ان الذين يسلون السلاح التسيمة عديم من تلقاء انفسهم ضمن المهلة الجديدة لا يقرّب عليهم جزاء
٢ - ان لا يسلمون بما عديم من السلاح من تلقاء انفسهم ثم يتر عليه سبيل يوتهم اثناء التحري عليه او بناء على اخبار

عبر مجازون بالجزاء المعين في اقرار الاول المادة الثانية - وزارة الحربية تعين الاشخاص الذين يرمل عليهم بالامان التي يوردها فيها السلاح في كل محلة ومولاهم ممتلكون براءة الامان المذكورة والدلالة علىها تحت مسؤوليتهم
المادة الثالثة - اذا اقتضت مدة التمديد المذكورة في هذا القرار ولم يكمل تسليم عدد السلاح المطلوب من محلة ما انان الاشخاص المكلفين في تلك المحلة هم مسؤولون وادب مجازاتهم التي يبتئها ويبتئها وزير الحرية تكون اما بالنفي او بالمجلس او بالفرامة التقديرة وهذا لا يخل بالحكم القرار الاصلي
المادة الرابعة - وزير الحرية مكلف بتنفيذ الحكم هذا القرار

في ١ ذي الحجة سنة ١٣٣٨ و ١٦ اغسطس سنة ١٩٢٠

علاء الدين
رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية
عبد الرحمن
محمد عطا
محمد جميل الانبي
فارس الخوري
الحرية
المالية

هكذا منه الاصل

محمد جلال - امدلية
بدیع المولد - المعارف
يوسف الحكيم وزير التجارة والزراعة والنافعة

استدراك

وقع خطأ في ترجمة خطاب صاحب الدولة رئيس الوزراء الانغم المشرق في العدد الماضي فستطكت كلاً (كأمة مستقلة) سيطة السطر السادس من العمود الثاني في الصفحة الاولى وصوابه «ليس فيه ما نخشاه لان كرامتنا كأمة مستقلة أصبحت مضمونة» وكذلك وضع حرف من بدلاً من على في السطر الخامس عشر من العمود نفسه وصوابه وصوابه «يسقط ملكنا على نفقة غيرها» وقد فتحت الاشارة الى ذلك تقريراً للاربع

تعيينات

عين دولة وزير الداخلية احمد اندي كرد على رئيساً لكتاب دائرة المطبوعات فهدى اندي التري مأموراً للاخبار في هذه الدائرة

قائم مقام ممان

صدقت رئاسة الوزارة على ما ارتأته وزارة الداخلية من تعيين سليم اندي نصري مدير رسائل الكرك سابقاً قائم مقام لقضاء مان

قائم مقام الرقة

وافقت رئاسة الوزارة على ما ارتأته

وزارة الداخلية من تعيين السيد محمد المغربي قائم مقام جرش السابق قائم مقام الرقة

متصرف حمص

ابلقنا مديرية المطبوعات عطفاً على كتاب رئاسة الوزراء المؤرخ في ١٠/٨/٢٠ رقم ١٠٦ المبلغ اليها من وزارة الداخلية انه وافق على نقل السيد زكي قدرتي متصرف حماة متصرفاً الى حمص

ابلقنا المديرية عطفاً على كتاب رئيس الوزارة المؤرخ في ١١ آب سنة ١٢ رقم ١١٣ المبلغ اليها من وزارة الداخلية انه وافق على ترقية قائم مقام الجيزة الحالي وتعيين السيد تقي الدين وكيل قائم مقام راشيا بدلاً منه

مزايدة اشعار

جاءنا من مدير مالية الشام: فهم من اشعار قائم مقام البك ان الفريتين المحرر اسمهما فيما يلي بلغ بدل مزايدة اشعارهما المدة المحرر حداثهما فعلى الطالبين مراجعة ديوان الزرادات بالشام ومالية القضاء المذكور

غروش

٢١٧٦٠ مجيرة

١٨٠٠ قلدون

السلك البرقي

ابلقنا وزارة المالية انه قد تم اصلاح السلك البرقي بين المنطقتين الشرقية والجنوبية واصبحت الخطارات البرقية منذ ١٣ الجاري

جارية بينهما وبين مصر واروبا على بحر السرعة والانتظام

الامراض المستولية

جاءنا من وزارة الداخلية ومديرية الصحة العامة انه حدث خلال الاسبوع رقم ١٠٦ المبلغ اليها من وزارة الداخلية انه وافق على نقل السيد زكي قدرتي متصرف حماة متصرفاً الى حمص

مرض الخناق

ابلقنا مديرية المطبوعات ما يلي: افاد متصرف المركز عطفاً على اشعار مدير البصرة العام انه ظهر مرض الخناق الساري في الحيوانات فاصيب ٧٢ جاسوساً و٦٠ ابقار منها ٤ جواسيس في البلالية و١٩ في صرح سلطان و١٢ جاسوساً و٤ ابقار في القاسية وفي دير سلمات ٢٧ جاسوساً وبقرة وان النواير الفنية انخفضت لاستئصال المرض المذكور

برنامج الدخول الى الكلية الطبية

جاءنا من رئيس الكلية الطبية ما يلي: ١- يقبل الاسككية الطبية العربية كل من كانت حائزاً على شهادة من المدارس السلطانية او المدارس الاعدادية الفنية ذات الصنوف السبعة او شهادة المدارس الاهلية والاجنبية المرافقة من جهة المخرج المدارس الرسمية والمصدق عليها من قبل وزارة معف الحكومة السورية

٢- يقبل بالامتحان كل من كان مستعداً لاطعام الفحص في الدروس المحررة فيما يلي والامتحان يكرر قهرراً وشفاهاً

٢- يقبل في الاسككية كل من كان مأذوناً من احدى شعب الجاهلية السورية بلا امتحان

١- لا يقبل من لم يتم السنة السابعة عشرة من عمره قسبي الطب والعبدلة

٥- الامتحان يكون في اللروس الاتية:

اللغة العربية، احسدى اللغات الاجنبية، الطبليات، دروس الاسككية الطبية، الكيمياء، الحيوانات، والنباتات، وطبقات الارض، الرياضيات، الحساب، الجبر، الهندسة، الثلاثيات، الفلك، الميكانيك والاجتماعيات، التاريخ والجغرافيا

٦- على من اراد الدخول ان يقدم طلباً لرئاسة الكلية الطبية اعتباراً من (١) ايلول حتى ٢٠٢٠ منه وان يقدم الاوراق الاتية مع الاستدعاء:

١- صورة تدكره النفوس او هوية الشخص ٢- قطعتين من التصوير الشمسي بدون نثر (كرتون) ٣- شهادة المدرسة المأذون منها ٤- شهادة الطبيب ٥- علماً من مختار المحلة للتم فيها من اجل اقامته واخلاقه

٧- لا يقبل كل من كانت صحته غير مساعدة على التحصيل

٨- مسكن الامتحان لا يقبل لانتجاوز ثلثة عشر يوماً بالنسبة للذين ليس بهم شهادات تخولهم حق الدخول للكلية وذلك اعتباراً من ٢٠ ايلول حتى تشرين الاول ١- بان الدروس لبلدي في تشرين

الاول يجب ان تنتهي معاملة التقييد والقبول في ٢ ايلول للذين سيدخلون في الامتحان وفي غاية ايلول للذين هم شهداء. هذا ان كان من دمشق وما يحاورها من البلدان اما الذين قدموا من الاقطار البعيدة كالبحيرة وبنداد والوصل وكليكا والمجاز فاهل الحق في ذلك حتى آخر تشرين الاول من العام

قرارات محكمة التمييز

صورة قرار حق في صادر من محكمة التمييز رقم ١١١

بعد ان تبين من التدقيق ان طلب التمييز المتقدم من عبد الوهاب بن محمد احمد ماريني بتاريخ ٢٢ شباط سنة ١٩١٦ واقع منه مدة الماتون واتفق الرأي على انظر فيه دفعت التمرة المحكمة لتمييز به الصادر من الحاكم المنفرد في قضاء ادب المارخ في ١٨ شباط سنة ١٩١٦ وما تفرع عنها من الاوراق فوجد ان مصطفى بن الحاج حماده حربه ادعى لدى محكمة الصلح في اذلب بتاريخ ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ بان علي اندي ماريني اخذ بالتاريخ المذكور بمحصولات الزبون من ارض الوقف التي هي تحت توليته الكالة في وادي الجوز المملوكة للدولة والموقع في دوائر الطابو وطلب جليه واجراء المعاملة القانونية وفي المحاكمة الجارية بتياب ادعى عليه علي اندي الروا اليه يسمى المدعي شاهدين لاثبات ما ادعاء فشهدا بان المدعي عليه دفع واخذ مقدار ستين غلة زيتون من ذلك الحبل وضرب وبيع المدعي عند

تمت له حكمت المحكمة في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ بحبس المدعي عليه علي اندي اسبوعين وبان تسد الستون غلة زيتون عيناً منه وتبقى الى المدعي فاعترض علي اندي الروا اليه في ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٣٣ على الحكم الرافق وفي المحاكمة الاعتراضية جلبت المحكمة الشهود فشهدوا بمضدوه بانه هو عبد الوهاب ابن اخيه فلفلاً وجمعا الزيتون وان اهدهما علي اندي ضرب وبيع المدعي فلهذا استدعت عبد الوهاب المارقم واسيات المحاكمة ليوم آخر فلم يحضرا فحكمت المحكمة غيابياً بانه اهدا وحكمت المحكمة غيابياً في ٣ نيسان سنة ١٩٣٤ بتفصيل الشجون غلة زيتون من علي اندي ومن ابن اخيه عبد الوهاب الذي ظهر في المحاكمة الاعتراضية انه شريك له فلفلاً واخذ الزيتون وحبس علي اندي خمسة عشر يوماً وعبد الوهاب اربعة ايام فاستأنف علي اندي ولم يحضر المحاكمة فوجدت استئنافاً واعترض عبد الوهاب المذكور على الحكم في المحاكمة الجارية بواجبه جري استماع الشهود لحكمت المحكمة بتاريخ ١٨ شباط سنة ١٩١٦ على عبد الوهاب المذكور بان يستحصل منه نصف ما خصه من المأخوذ وهو ثلاثون غلة زيتون عيناً وباصالحا الى المدعي وبان الجرم واقع قبل دخول المحكمة العربية والعفو العمومي قد شمل عبد الوهاب المذكور فلا يحل لتعقيب ولائحة عبد الوهاب التمييزية فخصن انورا لم يذكرها في المحاكمة ومن جلت ان المحصول كان في تلك السنة اربع غل لا غير خلافاً لادعاء

هكذا منه الاصل

المدني وان شهادة الشهود ناشئة عن اغراض شخصية والمحاكم لم تلتفت لذلك فيطلب النقص . ولدى المذاكرة بالاجاب تبين ان الحاكم لم يكن المدعي لاثبات كية ونوع الزيتون الذي يفصله بمحضر المتعوض عبد الوهاب الرقوم حسب الاصول لان الشهود المستحقين بالمحاكمة الاعتراضية الاخيرة يحمي عبد الوهاب المذكور لم يميزوا مقدار الزيتون المأخوذ ولا نومه ان كان اسوداكو اخفرا ولا ما يميزه عن نوع آخر من الزيتون لذلك نقرر بانقض الرأي في الجلسة المنعقدة في ٢٥ جادى الاخرة سنة ١٣٣٧ و٢٧ مارت سنة ١٩١٩ استنادا على المادة ٤٤ من قانون محاكم الصالح نقض الحكم المذكور واعادة الاوراق لها لاجراء الاجاب وايضا التباينات وفقا للمادة ٤٦ من القانون المذكور ونخرج النقص يعود على من يظهر غير حق في تقيده الدعوى

قرار جزائي رقم ٢٠٣

دقق في الاعلام الجنائي الصادر من محكمة الاستئناف في مدينة حلب بتاريخ ١٥ شباط سنة ١٩١٩ وفي متفرقاته فوجد ضمن إعطاء القرار يكون محمود بن الشيخ عمرو من سكان معلقة الكلاسية الموقوف مرتكباً جنائياً سرقة اشياء المشتبه امون بت امين قدور من سكان محلة وراء الجامع من بيتها بعد الدخول اليه بالتساق على الحائط والتعريف على دربان الشباك الحديدية وكسر الصندوق استناداً على ماورد بمحتم من الادلة

النداءى بجائنا

جاءنا من رئاسة الكلية الطبية والمستشفى الوطني ان الكية الطبية والمستشفى الوطني مستعدان لادوية ومداواة الامراض الداخلية ، الخارجية ، العينية ، الاذنية ، السائية ، الجلدية والزهرية كل يوم من الساعة ١٠ ساعة الى الثانية عشرة واولية قبل الظهر في المستشفى الوطني بجائنا

تلييه

نشرنا في هذا المكان في العدد الثاني صورة ترجمة بلاغ سعادة رئيس البعث الافرنسية المرسلة الى صاحب الدولة رئيس الوزراء فوقع خطا في ترجمة البلاغ المذكور وقد اعيد اليوم نشره مصححا وانك هو دمشق في ٣ اغسطس سنة ١٩٢٠ رقم ١٤٤٤/د

من الزعيم تولا رئيس البعث الافرنسية في دمشق

الى حضرة رئيس مجلس الوزراء ان البعث الافرنسية التي اقامها الجنرال المدبوب السامي للجمهورية الافرنسية لدى حكومة المنطقة السورية هي على وشك الشروع في العمل ومهمة ان ترشد اربابكم وان تكون بينها وبين دوائر القوميسارية العليا الصلة الضرورية لسير مسيرتهم في سبيل الانظام . ولكي يتسنى لما التلاميذ بالعمل بصورة مفيدة ينبغي ان يعيد اليها في الاطلاع على جميع القرارات الهامة التي تنهتها سائر الوزارات قبل الشروع في تنفيذها ولذلك ارجو منكم ان تلتوني في المستقبل هذه القرارات في وقت مناسب ليتبها لي ان اعهد في امر دراستها لرجال البعثه الفنين واعرضها عند مقتضى الحال على الجنرال المدبوب السامي للوقاية علنا وانه اجتنابا للاغلاط وتوخا للانظام ستقدم اتفاقات مقبلة تبين على قدر الامكان لكل وزارة المسائل التي يتهم تلاميذ البعثه بناتيك . واقبالوا فائق الاحترام

((قرارات امهال))

من محكمة استئناف جزاء سورية

ان مساون الحاكم المنفرد بالشام قد اتهم بموجب قراره المؤرخ في ١١ كانون الاول سنة ١٩١٨ رقم ٥٢ مطفي وعبد ولدي سعيد اسير من محلة بالذبح بجنابة تشليح وبما ان المذكور كان لا يزالان فارين فقد منحا من جانب الرئاسة محلة مشرة ايام ايضا لكي يطعما القانون ويسلم السهما الى الحكومة واذا لم يحضرا بطرف المدعى المذكورة لجزى محاكمتها غيابيا ونحوها اموالها ويسقط من الحقوق المدنية بآثارها ولا يحق لها بعد ذلك اقامة دعوى ما وذلك توفيقا للمادة ١٣٧ من قانون اصول المحاكم الجزائية وكل من علم محل وجودهما يحضر بان يحضرهما وعلى جميع ماوري ضابطة المدلية القبض عليهما وتسليمهما وبينا لذلك حرر هذا القرار

ان حاكم جزاء منفرد وادي الصميم قد اتهم بموجب قراره المؤرخ في ٣ غرر سنة ١٩٢٠ رقم ١ احد بن تاييف الخليفة من عرب القواهره مقيم بروض حمص بجنابة غضب وبما ان المذكور كان لم يزل قسدا منع من جانب رئاسة المحكمة مدة عشرة ايام ايضا لكي يطع القانون ويحضر لاجلها واذا لم يحضر خلال هذه المدة فتوفيقا للمادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكم الجزائية يحضر غير مطيع للقانون فيسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمتها غيابيا ولا يحق له اقامة دعوى ما بل يسادر للادعاء عليه وكل من علم محل وجوده يحضر ان يحضر عنه كما ونحوها ايضا جميع ماوري ضابطة المدلية على القبض عليه وتسليمه وبينا لذلك حرر هذا القرار

ان اللجنة التمهية في سوريا قد اتهمت بموجب قرارها المؤرخ في ٤ مائس سنة ١٩٢٠ رقم ١٢ لارس بن محمد سلام من محلة الصالحية من البويرج بجنابة اخلاق عيارات ليرة وبما ان المذكور كان لم يزل قسدا منع من جانب رئاسة محكمة الاستئناف جزاء سورية مدة عشرة ايام ايضا لكي يطع القانون ويحضر لاجلها واذا لم يحضر بطرف

الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون فيسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمتها غيابيا ونحوها اموالها بآثارها ولا يحق له اقامة دعوى ما بل يسادر للادعاء عليه وكل من علم محل وجوده يحضر ان يحضر عنه وبما ان المذكور كان لم يزل قسدا منع من جانب الرئاسة محلة مشرة ايام ايضا لكي يطعما القانون ويسلم السهما الى الحكومة واذا لم يحضرا بطرف المدعى المذكورة لجزى محاكمتها غيابيا ونحوها اموالها ويسقط من الحقوق المدنية بآثارها ولا يحق لها بعد ذلك اقامة دعوى ما وذلك توفيقا للمادة ١٣٧ من قانون اصول المحاكم الجزائية وكل من علم محل وجودهما يحضر بان يحضرهما وعلى جميع ماوري ضابطة المدلية القبض عليهما وتسليمهما وبينا لذلك حرر هذا القرار

ان حاكم منفرد دوما قد اتهم بموجب قراره المؤرخ في ٨ غرر سنة ١٩١٩ رقم ١١٩ عبد الحى النور محمد من كامل النكي من قرية جسر بن بناية وبما ان المذكورين كانا ولم يزالا فارين فقد منحا من جانب رئاسة محكمة الاستئناف رانية سيث سوريا محلة عذرة ايام ايضا لكي يطعما القانون ويحضر لاجلها واذا لم يحضرا خلال هذه المدة فتوفيقا للمادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكم الجزائية يعتبران غير مطيعين للقانون فيسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمتها غيابيا وبينا لذلك حرر هذا القرار

ان حاكم الجزاء المنفرد بدمشق قد اتهم بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مائس سنة ١٩٢٠ رقم ١٣٨ يونس بن عبد الكريم كرمو ابو قاسم هلالا من محلة الجركسية بالشام بجنابة سرقة وبما ان المذكور كان ولم يزل قسدا منع من جانب رئاسة محكمة الاستئناف الجزائية في سوريا مدة عشرة ايام ايضا اعتبارا من تاريخ اقامته لكي يطع القانون ويحضر لاجلها واذا لم يحضر خلال هذه المدة فتوفيقا للمادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكم

ان هيئة الانمائية في سوريا قد اتهمت بموجب قرارها المؤرخ في ٢٨ من بران سنة ١٩٢٠ رقم ٢٠٩ عبد القادر بن محمد الامازق من مسجد الاقصاب بجنابة سرقة وبما ان المذكور

هكذا عنه الاصل

كان ولم يزل فاراً فقد منح من جانب
رياسة محكمة الاستئناف الجزائرية في
سوريا مهلة عشرة أيام أيضاً اعتباراً من
تاريخه لكي يطعن القانون ويحضر لجانبها
وإذا لم يأت خلال هذه المدة فتوفيقاً للادة
٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية
يتمتع غير مطيع للقانون فيسقط من الحقوق
المدنية وتجري محاكمته غيابياً وتجرى امواله
بائناً ولا يحق له اقامة دعوى مايل ببادر
للادعاء عليه وكل من علم بمحل وجده
يجوز ان يخبر عنه وعلى جميع مأموري ضابطة
المدنية القبض عليه وتسليمه وبإثبات ذلك
حذر هذا القرار

ان الهيئة الاتهامية في سورية قد
انتهت بموجب قرارها المؤرخ في ٢ مايس
سنة ١٩٢٠ ورقم ١١٠ عثمان بن محمد خان من
محلة البدان وفاق المخصص ببنية اطلاق
رصاص وبإثبات المذكور فان ولم يزل
فاراً فقد منح من جانب رياسة محكمة
الاستئناف الجزائرية في سورية مهلة
عشرة أيام أيضاً اعتباراً من تاريخه اذناه لكي
يطعن القانون ويحضر لجانبها وإذا لم يأت
خلال هذه المدة فتوفيقاً للادة ٣٧١ من
قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير
مطيع للقانون فيسقط من الحقوق المدنية
وتجرى محاكمته غيابياً وتجرى امواله بائناً
ولا يحق له اقامة دعوى مايل ببادر للادعاء عليه
وكل من علم بمحل وجده يجوز ان يخبر عنه
كما يجوز ايضا جميع مأموري ضابطة المدنية
بالقبض عليه وتسليمه وبإثبات ذلك حذر هذا
القرار

للادعاء عليه وكل من علم بمحل وجده يجوز
ان يخبر عنه كما يجوز ايضا جميع مأموري ضابطة
المدنية بالقبض عليه وتسليمه وبإثبات ذلك
حذر هذا القرار

اعلانات

مزايدة اعمار
جاءنا من مديرية مالية الشام بالم
مزايدة بدل اعمار قطعة البستان الواقعة
غربي كنيسة الجديدة المعروفة ببنة الزعربة
مبلغ خمسة وثلاثين ديناراً سورياً فلي
الطالبين مراجعة مديرية مالية الشام

طلاب الحقوق
الافتتاحية مديرية المطبوعات ما ياتي :
١- سيدي بريد طلاب السخول للمدرسة
الحقوق في ١ آب سنة ١٩٢٠ فالتاليون يجب
عليهم ان يراجعوا مديرية المدرسة كل يوم
من الساعة ٩ الى ١١ خلال خمسة وعشرين
يوماً قاية ٢٥ منه مستوفين الشروط
ومستعدين الوثائق الآتية
٢- (أ) على الطالب ان يكون سنة
مجازاً السنة عشرين (ب) تذكرة النفوس
(ج) شهادة المدرسة التي تـل على درجة
التحصيل (د) قطعتي تصوير شمسي فوطوغراف
بدون مقوا (هـ) شهادة صحية (و) ورقة
تعليم (ز) علم وخبر من المحلة بين محل
الاقامة وحسن الحال وعدم المحكومة بجس
ارجزاء نقدي بدرجة خمسة
٣- من يراجع بعد خمسة وعشرين
يوماً للمينة لا تقبل مراجعته
٤- ان الطلاب الغير المأذونين من
الدارس السلطانية والاعدادية وما عدا لها
من الدارس الاهلية والاجنبية المصدقة
فهم الفحص في النورس الآتية بالايام المينة:
لي ٢٧ آب سنة ١٩٢٠ التاريخ والجغرافيا
١٠يلول - - - - - المحكة والكيمياء والطبيعات
٢٠ - - - - - الرياضيات والمينة
١٠ - - - - - اللغة العربية والفرنسية
وتشترط ان ياتي موعدا الايام للمينة الفحص
الاكال في مدرسة الحقوق المبلغه اليان من
حضره مدير المدرسة

الجلس في ٢٠ ايلول سنة ١٩٢٠ حقوق الجزاء
الاحد - - - - - علم الاجتماع
الاربعا - - - - - حقوق الرومان
السبت - - - - - المحلة
الثلاثا - - - - - الحقوق الاساسية
الى الطلاب
جاءنا من مدير مدرسة التحيز والعلمين
ما يلي :
سيد بريد طلاب السخول للمدرسة
التحيز والعلمين اعتباراً من ١٥ اغسطس سنة
١٩٢٠ فالتاليون يجب عليهم ان يراجعوا ادارة
المدرسة كل يوم من الساعة ٩ الى ١١ مستعدين
وثائق مستوفين الشروط ومستعدين
الوثائق الآتية :
(أ) تذكرة النفوس
(ب) شهادة المدرسة التي تدل على درسته
التحصيل
(ج) قطعتي تصوير شمسي فوطوغراف
بدون مقوا
(د) شهادة صحية وشهادة تطعيم
(هـ) سند كفاله مصدق من الهيئة
الاختيارية (ان يريد السخول في شعبة
العلمين فقط)
ان الطلاب الذين يودون السخول
للصف الاول من مدرسة العلمين يلزم ان
يكون يدهم شهادة مدرسة ابتدائية ذات
الست سنوات

بيع نصف بستان
كان قبلاً قد طرح سيلة الزراد العلني
نصف بستان الوادي في تلك وتصرف
حسن بن احمد غويش وكامل بستان شعب
الارض الجار. تلك وتصرف مصطفى بن
احمد التامي المبدن اهالي قرية التل التابعة
لقضاء درما وقد استدان الاول منهما وهو
حسن غويش التي قرش واستدان الثاني
وهو مصطفى الجيد خمس عشرة ليرة عثمانية
ذهباً عنياً بموجب سندين ما اينة مؤرخين
احدهما في ١٣ كانون الاول سنة ١٣٢٦ رقم ١
والثاني في ٦ نيسان سنة ١٣٢٦ رقم ١ ولقاء
المبلغ وتأميناً عليه افرغ حسن نصف بستان
الوادي وافرغ الثاني جميع البستان المعروف
بشعب الارض الكائنين بالقرية المذكورة
المعلمين الحدود بموجب سندتين طابو يما
وفراناً بالرفاء وبالوكالة الدورية الى الياس
سندت تولى البائين واقضت المدة
المينة ولم يبق للمدينون المطلوب منهم فلذا
طرح ما ذكر وهو نصف البستان الاول
وكامل الثاني بالزاد العلني وتقرر من اذ نصف
البستان الاول بمائة ليرة فرنساوية وكامل
الثاني بمشتر ليرات وقد ضربت مدة خمسة
واربعين يوماً اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان
ليبيع اتفاقات المذكورة واحالتها الاولى
وخمسة مشريداً للقيم واحالتها الثانية لمن
كان له رغبة في شرائها فليراجع دائرة طابو
قضاء درما واللال فارس النينة ولا حاجة
الجميع بذلك صا اعلان الكيفية
في ٨ اغسطس سنة ١٩٢٠

هكذا عنه الأصل